

لمحات

[294] فإنذاره ليس إلا سوريا ولرفع عذره، ولئلا يكون له على [حجة. هذا وإن شئت، قلت: إن الإرادة التشريعية على ضربين: ضرب منها ما يعلم المريد من حال المراد منه أنه ينبعث نحو الأمور به بأمره، ويحركه ويصير داعيا له، فيطلب منه ذلك بالطلب الحقيقي والإرادة الجدية. وضرب منها ما يعلم المريد من حال المراد منه أنه لا يتأثر بأمره، فيحكم بأمره أو نهيه بما ينبغي أن يفعل أو لا يفعل، وينشئ ما يصلح أن يكون داعيا له، ولكن لا طلب له حقيقيا في هذه الصورة، ولا يريد انبعث الأمور بهذا الأمر بالإرادة الجدية، بل لا يصح إطلاق الطلب والإرادة على ذلك بنحو الحقيقة، إلا مجازا وبالتمحل، بخلاف الأول، فإن إطلاق الطلب والإرادة، وأنه مريد وطالب، يكون على نحو الحقيقة. وعلى هذا نقول: إن الإرادة المذكورة في الآية، وإن كانت تشريعية، إلا أنها من النوع الأول الذي أراد الأمر والناهي بالإرادة الجدية والطلب الحقيقي، انبعث الأمور، وأمره ونهيه يصدر منه بداعي انبعثاته، وصراحة الآية في ذلك، أن الإرادة المذكورة ليست من النوع الثاني، في غاية الوضوح. وإن أبي المعاند كل ذلك أيضا، وقال: إن الإرادة التشريعية عامة تشمل جميع المكلفين، المطيعين والعاصين، على السواء، قلنا: لا تنزع في الالفاظ والاسماء والاصطلاحات، وقد قيل من قديم " لا مشاحة في الاصطلاح ". فعرف الإرادة التشريعية بما شئت، وقل: إن الإرادة التشريعية هي جعل يصلح لأن يكون داعيا للعبد أو زاجرا له، أو إنشاء ما له قابلية الداعوية وبعث العبد نحو الفعل أو الترك.
